



بطالة الخريجين و دور المشاريع الصغيرة في علاجها
**Role of Small Enterprises in Job Creation for
Graduates**

م: أحمد محمود صيدم

د: خليل أحمد النمروطي

مقدم لمؤتمر الشباب و التنمية في فلسطين

المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة

24-25 أبريل 2012

محتويات الدراسة:

مقدمة

تعريفات اجرائية.

مشكلة الدراسة.

أهمية الدراسة.

أهداف الدراسة.

الحدود والنطاق.

الفروض المبدئية.

متغيرات الدراسة

خطة الدراسة

منهج الدراسة

الدراسات السابقة

الاطار النظري

تحليل البيانات

نتائج الدراسة

التوصيات

المراجع

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية وتقليل نسبة البطالة بين الخريجين في الاراضي الفلسطينية، من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة وكذلك خلق مداخيل لهم ولأصحاب هذه المشاريع، الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع. ولهذا فقد تمّ تبيان أهمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة الى صياغة نموذج قياسي يوضح المتغيرات ذات التأثير في التقليل من نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية، وتم التوصل على ان المشاريع الصناعية والتجارية الداخلية تساهم بشكل كبير في تقليل نسبة البطالة اكثر من غيرها من المشروعات، مثل مشاريع الخدمات والنقل والبناء. إضافة إلى تقديم مجموعة متكاملة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها الإسهام في تذليل هذه المشكلات وإيجاد الحلول العلمية لها.

كلمات مفتاحية:

البطالة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأراضي الفلسطينية.

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of the role of small and medium enterprises on industrial projects, and reduce the unemployment rate among graduates in the Palestinian territories, through their large employment opportunities to a large number of the workforce, as well as create income for themselves and the owners of these projects, which contribute to raising the standard of living of many categories of workers of the community. This has been shown the importance of small projects,

Also, create an econometric Model to explain the variables that impact in reducing unemployment in the Palestinian territories, and then conclude that the industrial and internal trade business projects, contributes significantly to reducing the unemployment rate more than other projects, such as service projects and transport and construction. In addition to providing recommendations that will contribute to overcome these problems and finding scientific solutions to them.

Keywords:

Unemployment, small and medium enterprises, the Palestinian territories.

مقدمة:

للمشاريع الصغيرة أهمية استثمارية وتنموية كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافياً، الأمر الذي يهيئها لإحداث تنمية إقليمية شاملة وفعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتساعد على تحقيق ترابط رأسي وأقوي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي لم يكن ليتحقق من دون الإسهام الفاعل للمشروعات الصغيرة، حيث كانت وما زالت أداة تنموية فاعلة تعمل على خلق الملايين من فرص العمل وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة وعلى خلق طاقة إنتاجية جديدة وعلى رفع إنتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما تعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي، مما ينعكس على أبرز المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول.

ولا يمكن الحديث عن واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بها خلال المرحلة السابقة، حيث ان البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على أدائها الكمي والنوعي الحالي، فالتطور المستقبلي لقطاع الأعمال الصغيرة مرتبط بالسياسات والإجراءات الكفيلة باستقلالية ودعم هذا القطاع، إضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والإمكانيات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بقطاعاته المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المشروعات الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة.

التعريفات الإجرائية:

البطالة : تعريف البطالة حسب تعريفات منظمة العمل الدولية المستخدمة في معظم الدول إحصائياً: هم العاطلون عن العمل من الأفراد لا يعملون أكثر من ساعة وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل وبيحثون عنه بشكل نشط، إلا أن هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى كاستخدام أسبوع كل شهر، أو يوم في الأسبوع. إلا أن المعمول به في فلسطين هو العمل ساعة خلال الأسبوع الماضي.

المشروعات الصغيرة : كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية يستخدمون وسائل وطرائق مختلفة وفق سياسات وإجراءات وبرامج وأشكال تنظيمية محددة لتحقيق أهداف لهذا الكيان وأهداف المالك، وأهداف المدراء وأهداف العاملين، إلى جانب الأهداف الاجتماعية. وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 - 100 عامل بالمشروعات المتوسطة.

مشكلة الدراسة:

تعاني الأراضي الفلسطينية حالياً من ازدياد نسبة البطالة فيها إذ وصلت نسبتها في الربع الثالث من 2011 إلى أكثر من 22% من المشاركين في القوى العاملة، حيث سجل معدل البطالة في قطاع غزة 28.0% للربع الثالث 2011 مقابل 19.7% في الضفة الغربية(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، و كان هذا بسبب ازدياد معدلات النمو السكاني، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية بسبب الاحتلال، والاجراءات التعسفية الممارسة بحق ابناء الشعب الفلسطيني من حصار واغلاقات متكررة للمعابر، كما ساهمت التجريفات للاراضي الزراعية الى زيادة ملحوظة في معدلات البطالة، وغيرها من الاسباب الاخرى التي تكمن في سياسات كل من الممولين والمانحين والسياسات الحكومية الاقتصادية المختلفة.

ولعبت المشروعات الصغيرة دوراً هاماً وبارزاً في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في حياة الفلسطينيين من خلال الحدّ من مشكلة البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الطاقات الشبابية المعطلة، وعلى الرغم من ذلك إلا أننا نجد أن معظم المشروعات الصغيرة مازالت تواجه الكثير من الصعوبات والعقبات التي تواجه عملها ولم تتمكن من استقطاب كل الفئات العاطلة عن العمل . و مما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي.

ما هو دور المشروعات الصغيرة في الحد من بطالة الخريجين؟

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على واقع البطالة في الأراضي الفلسطينية و لا سيما بطالة الخريجين.
- 2- تحديد طبيعة المشروعات الصغيرة المتوافرة في الأراضي الفلسطينية .
- 3- بيان أهم المشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية .
- 4- تحديد أهم الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها المشروعات الصغيرة للتطوير التحسين.
- 5- تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة.

أهمية الدراسة:

1. تحتل المشروعات الصغيرة مكانة خاصة في اقتصاديات معظم الدول على اختلاف درجات تطورها وتقدمها الحضاري لما لها من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد، وبسبب الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية من حصار على جميع مستلزمات ومقومات النمو ونخص بالذكر الحصار والحرب الشعواء على المشاريع الاستراتيجية والكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة الى تدميرها المتكرر والمتعمد للبنية التحتية في الاقتصاد الفلسطيني، وكنتيجة لذلك نجد ان المشاريع الصغيرة تحتل 90% من اجمالي مشروعات في الاراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2010)، حيث تعمل المشاريع الصغيرة على خلق فرص عمل لأفراد المجتمع واستقطاب الخبرات والمهارات من الأيدي العاملة وتحسين مستوياتهم المعيشية، و ايضا لها مساعمة كبيرة في زيادة الناتج المحلي، بالإضافة الى تحقيقها لاهداف اجتماعية اخرى، لذا من المهم التركيز على نجاح هذه المشروعات و خلق البيئة المناسبة لنمو هذه المشاريع، لما من دور كبير في التنمية في الأراضي الفلسطينية.

الحدود والنطاق:

تشمل البيانات الاحصائية في هذا البحث نسبة البطالة و بيانات احصائية عن المشاريع الصغيرة في الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تشمل البيانات ذلك الجزء المحتل من القدس عام 1967) من الفترة 2000 وحتى 2009.

فرضيات البحث:

1. تساهم المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية.

متغيرات الدراسة:

سيقوم الباحث في الدراسة الحالية بدراسة أثر المشروعات الصغيرة (كمتغير مستقل) على نسبة البطالة (متغير تابع).

وسيتم تمثيل اثر المشروعات الصغيرة (المتغير المستقل) بعدة مؤشرات وهي:

1. عدد العاملين فيها،

2. القيمة المضافة

3. التكوين الرأسمالي تلك المشروعات.

أما سيكون تمثيل البطالة (المتغير التابع الاول)، بنسبة العاطلون عن العمل كما هم معروفون في الاراضي الفلسطينية، من المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية.

خطة الدراسة:

سيقوم الباحث في الجزء الاول من الورقة باستعراض نظري لمفهوم البطالة و ازمة البطالة، كما سيتم الحديث عن المشروعات الصغيرة وتعريفها واستعراض انواعها، وسيختتم الاطار النظري بالعلاقة بين المشروعات الصغيرة والبطالة، وسيتم استعراض بشكل سريع دور تلك المشروعات في فلسطين وفي دول اخرى.

وسيكون الجزء الثاني من الورقة بدراسة وتحليل الافتراضات المبدئية بفروض نظرية ثم اختيار مدى صحة هذه الفروض، عن طريق التحليل الإحصائي لواقع المشاريع الصغيرة، مع نسبة البطالة والدخل المحلي لكل فرد في الأراضي الفلسطينية.

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج الاستنباطي وأداته التحليل الإحصائي، حيث تستند الدراسة إلى التحليل المنطقي لمؤشرات التوسع في المشاريع الصغيرة ودراسة المدى التي تؤثر فيه على البطالة والدخل المحلي لكل فرد في الأراضي الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

لقد نالت دراسة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الحد من البطالة على اهتمام شريحة كبيرة من الباحثين في كافة دول العالم سواء في الدول المتقدمة والنامية، نظرا لاهمية تلك المشاريع في الحد وبشكل كبير من البطالة المنتشرة في جميع انحاء المعمورة وخصوصا لدى الخريجين، بل و لدفع عجلة التنمية للدولة وتحسين الوضع المعيشي وهناك العديد من الحالات في عدة دول تشهد على نجاح تلك التجربة ومنها التجربة الماليزية واليابانية، اضافة الى التجربة التونسية.

و اشادت الكثير من الدراسات على الدور التنموي لتلك المشاريع حيث اشار نصر الله و الصوراني (2005) الى حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى امتلاك عناصر النهوض والتطور في القطاعات الإنتاجية خصوصا، وهذا يتطلب الاهتمام الجدي وفق رؤية استراتيجية تقوم على تفعيل دور المنشآت والمشاريع الصغيرة، واتساعها أفقيا وعمودياً، كما و اشار الباحثان وايضا العديد من الباحثين في هذا المجال (عبد الغني، 2007، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية)، و (الاسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، 2010) على ضرورة توفير التمويل الازم لتلك المشاريع وتسهيلها من قبل مؤسسات الاقراض.

كما و اشارت العديد من الدراسات على الدور المهم من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على رعاية وتوجيه تلك المشاريع، حيث ان الحكومة لا تستطيع توفير فرص العمل للجميع بسبب تضخم الجهاز الحكومي، ولكن تستطيع تنشيط وتدريب العديد من الخريجين والايدي العاملة لتوجيهها في مشاريع صغيرة تستطيع من خلالها ان تشغل هذه الطاقات، وهناك عدة سبل للمساعدة مثل التدريب و تأسيس وتفعيل دور الجمعيات والاتحادات و التخفيف من السيطرة الحكومية والتعقيدات البيروقراطية في الإجراءات أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية من قبل المسؤولين في السلطة (منظمة العمل العربية-المنتدى العربي للتشغيل - بيروت - 2009)، (ايهاب خالد، 2012)،

كما تساعد المشروعات الصغيرة من التخلص من بعض المشاكل الاجتماعية الموجودة في مجتمعاتنا العربية و في فلسطين تحديدا من عدم رغبة او خجل البعض من العمل في بعض القطاعات مثل النظافة والبناء وغيرها ... و لكن يختفي هذا الشعور عندما يكون العامل في هذا المجال هو صاحب العمل وهو من يديره (الزيادات، 2010)

وعلى الصعيد التطبيقي والعملي، أشارت العديد من الدراسات العربية إلى الدور الذي تلعبه هذه المشروعات على مستوى الدولة الواحدة. فقد أشار أبو الهيجاء (1991) إلى الدور الكبير للصناعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني في مجال التشغيل، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وزيادة إنتاج، وزيادة الدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوازن الإقليمي، والوصول للاستغلال الأمثل للموارد المحلية، ودفع عجلة التنمية الزراعية، وتحسين الميزان التجاري. كما أشار إلى دورها في تعزيز مستوى الريادة المحلية وإنتاج السلع الخاصة، وأحداث التراكم الرأسمالي في الأردن، وفي الجزائر (خلف 1995) . أما أشارت دراسة أخرى إلى دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات. البحرينية (الصادق واليوشع 1997).

كما واكدت العديد من الدراسات مثل (Decarlo and Lyons, 1980) و (Berine and garlwsky, 1980) و (Stoner, 1983) على ان اهم اسباب الفشل في المشاريع الصغيرة يرجع الى افتقارها الى التخطيط الاستراتيجي بشكل عام، و أوصت بضرورة التدريب و اعطاء الدورات اللازمة لاصحاب تلك المشاريع لمساعدتهم في التخطيط بشك جيد لمشروعاتهم (سلمان، 2009).

وأخيراً ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تتناول بطالة الخريجين بشكل خاص، ولا تتناول البطالة بشكل عام، كما انها مختلفة في البعد المكاني والزمني عن الدراسات السابقة، حيث يتم تطبيقها في الاراضي الفلسطينية، وما يميزها بشكل اخر انها دراسة قياسية وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة والتي ايضا تناولت الاراضي الفلسطينية.

الإطار النظري:

البطالة:

التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطلين عن العمل هم "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) و لم يعملوا خلال فترة الإسناد (الأسبوع الذي يسبق زيارة الباحث الميداني للأسرة) في أي نوع من الأعمال ولا حتى لساعة واحدة، و كانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل و جاهزين له و يبحثون عنه بشكل نشط" (زكي، 1997).

أنواع البطالة:

- 1. البطالة الاحتكاكية :** وهي بطالة مؤقتة ناجمة عن تغيير مكان العمل أو نوع الوظيفة . فيترك العامل عمله لينتقل إلى وظيفة أخرى، أو يترك العمل في منطقة لينتقل إلى منطقة أخرى .وتحدث كذلك عندما يبحث الخريجون الجدد عن عمل، أو عندما تقرر ربات البيوت دخول سوق العمل بعد انقطاع .وقد تحدث كذلك نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال (منظمة العمل العربية، 2009).
- 2. البطالة الهيكلية :**تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة (العاملين والعاطلين عن العمل) وهيكل الطلب عليه، وتعرف كذلك على أنها البطالة الناجمة عن خلل أو تغيير في هيكل الاقتصاد بحيث لا يرافقه تغيرات في هيكل سوق العمل .بمعنى آخر ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كالاكتشاف موارد جديدة أو استخدام وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة أو التحول من قطاع إلى آخر (عبدالكريم، 2004).
- 3. البطالة الدورية :**تنشأ نتيجة لتذبذبات الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش . وقد يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية .ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة، والعكس في أوقات الرواج (الدباغ و الجرمود، 2003).
- 4. البطالة الموسمية :** وهي البطالة التي تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع .وقد يخلط البعض بينها وبين البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية والتي تسمى البطالة الدورية (الدباغ و الجرمود، 2003).
- 5. البطالة الاختيارية (السلوكية أو الطوعية) :**وهي البطالة الناتجة عن سلوك العامل عندما لا يقبل العمل على الرغم من توفره أو عندما ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة مثل ثقافة العيب أو عدم وجود الرضا الوظيفي

6. **البطالة الاجبارية:** تعرف أيضاً بالبطالة الاضطرارية وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله لسبب أو لآخر، كأن يعلن مشروع إفلاسه مثلاً أو يغلق أحد المصانع أبوابه ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم (منظمة العمل العربية، 2009).
7. **البطالة المقنعة:** وتعني العمل بأقل من الطاقة الإنتاجية الحقيقية وعندها يكون الأجر أعلى من قيمة الإنتاج. وتحدث غالباً في القطاع الحكومي حيث تعمل الحكومة— كما ينظر لها الكثيرون على أنها الموظف الرئيسي -على تشغيل عدد كبير من العمال للقيام بمهام قد يقوم بها عدد أقل من العدد الموجود بكثير (حويتي وآخرون 2007).
8. **البطالة الطبيعية:** تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية عند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساوي لعرض العمل، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب لهم. وعليه، فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل. عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وعندها تظهر البطالة الدورية (عبدالكريم، 2004).
9. **شبه البطالة:** وهي الحالة التي تحدث عندما يعمل بعض العمال بوظائف بدوام جزئي على الرغم من أنهم يبحثون عن العمل بدوام كامل ولا يجدونه (منظمة العمل العربية، 2009).

كما ان هناك انواع اخرى من البطالة، قد توجد في دولة ولا توجد في الاخرى حسب الوضع الاقتصادي والسياسي، مثل البطالة المستوردة و البطالة بسبب الكوارث والحروب، اي الظروف السياسية أو الطبيعية السيئة.

المشاريع الصغيرة:

يشير كثير من الاقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم إلى أن دعم وتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها وضمان ديمومتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي البطالة و الفقر بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي كاتب أو باحث أو مُنظر أن يتجاهل العلاقة الوثيقة بين هذه المشروعات من جهة، والتوظيف الذاتي من جهة ثانية، والحد من مشكلتي البطالة و الفقر من جهة ثالثة (منظمة العمل العربية، 2009).

تختلف الأرقام والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المشروعات وتلك المتعلقة بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري والتوظيف من دولة إلى أخرى، إلا انه يمكننا القول أنها تشكل نحو 90 % من إجمالي المشروعات في معظم اقتصاديات العالم، أما أنها تشغل بحدود 60 % من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% و 51% من إجمالي الناتج المحلي في كلا من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي (منظمة العمل العربية، 2009).

إن تعبير "صغير" وتعبير "متوسط" هي مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر حتى في داخل البلد الواحد. فعلى سبيل المثال، ما هو صغير في بعض النشاطات الاقتصادية قد لا يكون كذلك في نشاطات أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الاسمنت قد يكون أكبر بعدة مرات من المصنع الذي يعد كبيراً في صناعة الملابس أو النسيج. إضافة إلى ذلك، فإن المشروعات التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية. ويتضح الفارق في المفاهيم من قطاع إلى آخر نتيجة لاختلاف طبيعة العملية الإنتاجية كونها كثيفة الاستخدام للعمال أو كثيفة الاستخدام لرأس المال. وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد. ويعود ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها:

1. اختلاف درجة النمو وينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي
2. اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات،
3. اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد.
4. تعدد المعايير المستخدمة والتي من أهمها المعايير الكمية والنوعية.

أهمية المشروعات الصغيرة

تشكل المشروعات الصغيرة أهم مكونات النشاط الاقتصادي في كلّ دول العالم، ومنها الاراضي الفلسطينية. فهي تنتشر في مجالات الصناعة والتجارة والتوزيع والخدمات.

للمشروعات الصغيرة أهمية كبيرة لما تتميز به من مرونة وقدرة على التكيف مع الحاجات والرغبات للعميل، بالإضافة إلى قدرتها على خدمة قطاعات من المجتمع لا يمكن للمشروعات الكبيرة تقديمها، ففي المناطق النائية والصحراوية والريفية تعتمد في خدماتها على المشروعات الصغيرة التي تقوم بخدمة المجتمع بشكل أفضل، هذا كله من منظور اقتصادي أما من منظور اجتماعي فإنها تعطي الفرصة للأفراد لإشباع رغباتهم واحتياجاتهم وحلّ مشكلاتهم الاجتماعية، والتعبير عن آرائهم، وخلق فرص عمل سواء لصاحب المشروع أم لغيره، وبالتالي الإسهام في حلّ مشكلة البطالة وكذلك تقوية الأواصر الاجتماعية (الزيادات، 2010).

دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

التطور الاقتصادي لأيّ دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الإنتاج وفق المعايير الاقتصادية وكان لانتشار الشركات الكبيرة دور كبير في ذلك التطور والنهوض في الاقتصاد، وكذلك لا أحد يستطيع تجاهل دور المشروعات الصغيرة في النهوض في الاقتصاد القومي وأهميتها في المنظور الاقتصادي لجميع الدول بغض النظر عن درجة تقديمها بحيث تشكّل المشروعات الصغيرة ما نسبته 97% من إجمالي عدد المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية وتسهم ب 34% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتسهم في خلق 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أميركا . وكذلك في كندا حيث تسهم في توفير 33% من فرص العمل بينما في اليابان تسهم في توفير 55,7% من فرص العمل وهناك دول تسهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في حلّ مشكلة البطالة لديها مثل أندونيسيا إذ تسهم هذه المشروعات بنسبة 88% من فرص العمل وكذلك غانا حوالي 85% أيضاً (يوسف 2004).

العمل التجاري الصغير والمستقل هو إذاً، المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي و الوطني ويوفر أكثر من 50% من مجموع الاستخدام الخاص وأكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي للسلع والخدمات، وهي مهمة لعدّة أسباب منها المحافظة على استمرارية المنافسة و التجديد(يوسف 2004).

مميزات المشروعات الصغيرة على اختلاف أنواعها:

1. الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل: يتميز المشروع الصغير بقلّة عدد العاملين فيه، ومحلية النشاط وهذا يؤديّ إلى الإلفة والمحبة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعميل .
2. المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبياً والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف إلى حاجاتهم ورغباتهم وتحليلها وبالتالي الاستجابة لهم لأيّ تغيير في اتجاهاتهم ومواقفهم.
3. قوة العلاقات بالمجتمع: نظراً إلى الطبيعة الشخصية التي يتميز بها التعامل مع العملاء والمعرفة الشخصية بظروفهم وظروف وأحوال المجتمع المحلي، تكاد تكون لديهم معرفة كاملة بأحوالهم ويشركون عملاءهم وأقربائهم واتراحهم والمجتمع بصفة عامة خير عون وسند لأصحاب المشروعات الصغيرة عند مواجهة المشكلات التي تعوق العمل (الزيادات، 2010).
4. المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: من المزايا الهامة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة التي تجعلها تتفوق على المشروعات الكبيرة هي العلاقات الشخصية التي تربط صاحب العمل بالعاملين، نظراً لقلّة العاملين وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم أحياناً على اعتبارات شخصية.
5. مرونة الإدارة: أي بمعنى القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة . وهي أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة بما يتلاءم مع المستجدات والمتغيرات التي تحدث في السوق.
6. المحافظة على استمرارية المنافسة: لا يمكن تجاهل أهمية المنافسة في اقتصادنا، ففي عصر التطور السريع تصبح المنافسة إدارة التغيير من خلال الابتكار والتحسين وتظهر على المنافسة الحديثة في عدّة أشكال، منها السعر وشروط الائتمان والخدمة وتحسين جودة الإنتاج إلى غير ذلك..... إلخ.
7. التجديد: الأفراد والمشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة بخاصة في الولايات المتحدة خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية، لذلك فإن لأصحاب المشروعات الصغيرة والمستقلة الدور المهم في طرح وابتكار جديد وإثبات جدواه على نطاق ضيق قبل أن يصل مرحلة النمو والتكامل إذا كان بالإمكان التوصل إليها .
8. رواج الامتيازات: أصبح من المألوف في المدن الكبرى رؤية مواقع أصحاب الامتياز التي تعمل بموجب امتيازات من الأعمال التجارية الكبرى .

أنواع المشروعات الصناعية الصغيرة:

تتقسم المشروعات الصغيرة إلى أربعة أقسام هي:

1-المشروعات الصناعية المنزلية :

وتضم الصناعات التي تمارس داخل المنزل وغالباً ما تكون وسائل الإنتاج فيها بدائية وبسيطة وتعتمد على أيدي عاملة ماهرة وتتبع الأساليب التقليدية المتوارثة في العمل وهي تنتشر في الأرياف والمدن على حدّ سواء، مثل صناعة السجاد اليدوي والحياكة والتطريز... إلخ.

2-المشروعات الصناعية الحرفية:

تعرف الصناعية الحرفية بأنها المنشآت التي لا يزيد عدد العاملين فيها على تسعة عمال في بعض الدول مثلاً .

ومن هذا التعريف يلاحظ خروج القطر لدينا عما تعارفت عليه معظم الدول في تعريفها للمشروعات الصغيرة حيث اعتمد قطرنا (فلسطين) على معيار الدخل الصافي (الربح) عوضاً عن معيار رأس المال المستثمر في هذه المشاريع.

3-المشروعات الصناعية الصغيرة الريفية:

وتشرف على هذه المشروعات الصناعية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهدف منها يكمنان في تشجيع استمرار صناعة البسط والسجاد اليدوي والحريير الطبيعي وتطويرها في القرى التي تتواجد فيها، بالإضافة إلى صناعات ريفية أخرى يمارسها الريفيون لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية مثل تربية النحل والأبقار وصناعة الألبان والأجبان... إلخ. (ميا، 2005)

4-المشروعات الصناعية الصغيرة الحديثة:

وهي المشروعات الصناعية التي يعمل بها عدد محدد من العمال لا يزيد عددهم على عشرة وتتم في منشآت صغيرة تعتمد على الآلات والمعدات الحديثة، وهي تقوم إلى جانب إنتاجها للسلع الاستهلاكية بتزويد المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة ببعض المستلزمات والمواد الأولية المصنعة والوسيلة التي تدخل في صناعات تجميعية أكبر منها كصناعة التريكو والنسيج وقطع الغيار وغيرها. عوامل النجاح والفشل في المشروعات الصغيرة، (المنصور، جواد، 2000).

إن من عوامل النجاح للمشروعات الصغيرة هي:

أ - عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة

معنى ذلك إذا كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة، فإن المشروع سوف يحقق النجاح وتعتمد

هذه الكفاءة على العناصر التالية (الزيادات، 2010) :

- قدرة الإدارة على التجارب والتأقلم مع التغيير في البيئة الداخلية والخارجية.
- قدرة الإدارة على إحداث التغيير لصالح المشروع.
- قدرة الإدارة على توفير الموارد المناسبة
- قدرة الإدارة على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل.
- قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق المنافسة.

ب- عوامل مساعدة في نجاح المشروع الصغير وتتمثل في التالي :

- تحديد الهدف بدقة.
- التخطيط ويشمل التنبؤ بالمستقبل.
- التنظيم وإمكانية التعامل مع القوانين والأنظمة.

أما عوامل الفشل فتحدد بما يلي :

إذا كانت كفاءة الإدارة ضعيفة، فإنه من المتعذر على مشروعات الأعمال الصغيرة تحقيق نجاح متميز وربما تفشل هذه المشروعات وهناك عدة أسباب لفشلها منها (الزيادات، 2010):

- الكساد التجاري
- عدم كفاءة الإدارة
- عدم كفاية رأس المال
- الديون الهالكة
- المنافسة
- تغيرات غير ملائمة في منطقة العمل

مؤشرات سوق العمل في فلسطين:

البطالة في فلسطين

تشكل البطالة إحدى أهم المعضلات و التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني خصوصاً منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى في أيلول من العام 2000 حينما شهدت معدلات البطالة قفزات مذهلة في الإرتفاع في الضفة الغربية و قطاع غزة. مما يهدد استمرار الحياة لعشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية، و بالرغم من أن مشكلة البطالة تعتبر هماً عالمياً، إلا أنها تكتسب في الحالة الفلسطينية أهمية قصوى لدى صانعي القرار و القوى الأطراف المتنوعة نظراً لإستثنائيتها و استفحال حداثها و فداحة الآثار و المخاطر المترتبة عليها إقتصادياً و سياسياً و إجتماعياً و نفسياً.

1. مواصفات البطالة في فلسطين

من أهم مواصفات البطالة في فلسطين حسب المؤشرات لعام 2010 و 2011 :

(1) تسجل الاراضي الفلسطينية معدلات مرتفعة في بطالة الشباب فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 30%. في الربع الثاني من سنة 2011، فوصل المعدل بين الإناث الشابات إلى 51%، بينما وصل المعدل بين الذكور الشباب إلى 26.4%. و هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (توضيح في الجدول 1) (ماس، 2011).

جدول 1

معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 لاسنة فأكثر
في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و الفئات العمرية للعام 2010 و
الربع الأول و الثاني 2011

2011		2010				الفئات العمرية و الجنس
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
كلا الجنسين						
30.3%	38.2%	39.9%	42.5%	37.4%	35.3%	24-15
ذكور						
26.4%	35.3%	38.5%	39.2%	35.6%	33.7%	24-15
إناث						
51.0%	53.8%	47.1%	59.5%	46.9%	44.3%	24-15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2011

(2) أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور، ولكن هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، حيث يوضح الجدول (2) أنه في الربع الثاني من العام 2011 و عند نفس المستوى من التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الإناث (39.2%) وأقل بكثير عند الذكور (13.1%).

جدول 2

معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 لاسنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و عدد السنوات الدراسية للعام 2010 و الربع الأول و الثاني 2011

2011		2010				عدد السنوات الدراسية و الجنس
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
كلا الجنسين						
22.8%	22.1%	21.3%	27.5%	21.8%	22.1%	13+
ذكور						
13.1%	15.1%	15.5%	19.3%	14.1%	13.7%	13+
إناث						
39.2%	34.9%	31.4%	41.6%	35.3%	37.2%	13+

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله 2011

2. بطالة خريجي الجامعات و المعاهد في فلسطين

لا يختلف حال الخريجين عن حال العمال الفلسطينيين الذين يعانون من البطالة المتزايدة، حيث تعد البطالة المشكلة الأولى التي تواجه الخريجين من الجامعات و المعاهد الفلسطينية و الخارجية. و بحسب تقارير وزارة العمل الفلسطينية فإن الجامعات الفلسطينية تخرج سنوياً نحو أربعين ألف طالب وأن 18% من هؤلاء الخريجين ينخرطون في قطاع العمل فقط والباقي ينضم إلى سوق البطالة، مما يؤدي بهؤلاء الشباب إلى الهجرة إلى دول أجنبية و عربية، و يبقى القسم الأكبر من الخريجين يعاني من البطالة. و أوضحت التقارير أن 47% من العاطلين عن العمل هم من الخريجين (وزارة العمل الفلسطينية، 2011).

و بحسب الإحصاءات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما هو موضح في الجدول (3) فقد ازدادت نسبة بطالة الخريجين في العام 2004 بمعدل 5% عن العام 2003، و استمرت الزيادة بنفس المعدل تقريبا إلى العام 2008 حيث ازدادت بنسبة 8%. ثم بدأت بعدها في الانخفاض، بسبب بدأ رجوع النشاط الاقتصادي بشكل جزئي عن طريق التجارة بواسطة الانفاق، ورجوع العمل في بعض المنشآت التجارية والصناعية، حيث انخفضت النسبة في سنة 2010 الى 24.2%، اي انخفضت بنسبة 8% عن سنة 2008.

جدول 3

بطالة الخريجين في فلسطين 2010-2003

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة بطالة الخريجين	19.0%	21.1%	22.5%	22.3%	22.3%	26.3%	25.0%	24.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2011

المشاريع الصغيرة في فلسطين:

لقد اخذت المشاريع الصغيرة الجزء الاكبر من حجم المشاريع الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني، وكان ذلك بسبب الاجراءات التعسفية من قبل الاحتلال الاسرائيلي، مما ادى الى العمل في الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير رسمي وغير قانوني لتجاوز القوانين الضريبية التعسفية ورغم ذلك فإنها لعبت دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل، ويجدر الاشارة انه منذ ان استلمت السلطة الوطنية ادارة الاراضي الفلسطينية عام 1994 كان من مهامها تنمية النشاطات المدنية المختلفة ومن ضمنها بلورة رؤية تنموية فلسطينية وفقا لا إمكانيات واحتياجات المجتمع الفلسطيني وفي عام 2000 بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تعتمد على المشاريع الأسرية (الصغيرة) كمصدر رئيسي للدخل حوالي 25%، وتعرضت المشروعات الاقتصادية لخسائر اقتصادية باهضة منذ 28/9/2000 أثرت على الطاقة الإنتاجية المستغلة وقصف وتدمير وإغلاق كثير من المشروعات، حيث تقدر إجمالي الخسائر للأنشطة الاقتصادية المختلفة في فلسطين حتى منتصف 2002 أكثر من 10 مليار دولار (نصر الله والصوراني، 2005).

و يعتمد الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني تصنيف حجم المشاريع على حسب عدد العمال ويعتبر المشاريع الصغيرة هي تلك المشاريع التي يتراوح عدد العاملين فيها من 1-4 عمال، أما المشاريع المتوسطة فهي المشاريع التي يتراوح بها عدد العمال من 5-20 عامل، بينما المشاريع الكبيرة هي التي يزيد فيها حجم العمالة عن 20 عامل (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2007).
و في الجدول الاتي (جدول 4) يظهر عدد المنشآت الاقتصادية وعدد العاملين حسب حجم المنشأة وفئات عدد العاملين بالالاف:

حجم المنشأة	عدد المنشآت	عدد العاملين
صغيرة (1-4)	98,953	168,636
متوسطة (5-20)	9,788	76,705
كبيرة (20 فأعلى)	945	51,715
المجموع	109,686	297,056

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، رام الله، 2007

وتختلف آلية التعامل مع المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية وهي تختلف من مؤسسة لأخرى، فبينما تصنف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشروعات حسب طبيعة عملها، وتصنف وزارة المالية المشروعات حسب الشرائح الضريبية للمكلفين، كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة، والبلديات تجبي الرسوم ضمن معايير مختلفة، مع العلم بأن وزارة الصناعة الفلسطينية حددت لأغراض إحصائية تقسيمات للمشروعات الصناعية حسب الملف الصناعي عام 1997، وأخيراً نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2002 للمنشآت التي تشغل بين 9-50 عامل وفق رؤية إحصائية خاصة مدعومة من UNCTAD. ومما سبق يتبين تشتت جهود المؤسسات الفلسطينية في التعامل مع المشروعات الاقتصادية وفق طبيعة كل مؤسسة، بدون وجود جهة رسمية معنية بمتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمشروعات الصغيرة برؤية موحدة تخدم تطور جميع فئات المشروعات الفلسطينية (نصر الله والصوراني، 2005).

وتنوع المشروعات الاقتصادية الصغيرة في فلسطين بين:

1. المشروعات الصناعية (صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية).
2. المشروعات التجارية (تجاره الجملة والتجزئة، الوكلاء والسماسرة).
3. المجالات الخدمية (المكاتب الخدمية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين وغيرها، والخدمات الفندقية، الخدمات الشخصية والنقل).
4. المشاريع النسوية الصغيرة، والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.
5. الحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت، إضافة لمهنة الصيد والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية.
6. المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية الضفة والقطاع، وهي مشاريع بحاجة لمزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية الفلسطينية.

هيكل المشروعات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي وفئات العمالة:

حسب التعداد العام للمنشآت لعام 2007 تقدر عدد المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية 109,686، وتشكل نسبة المنشآت الاقتصادية التي تشغل أقل من 5 عمال في الأراضي الفلسطينية 90.2%، كما وتبلغ نسبة التشغيل لهذه المنشآت ما يقارب 56.7%، و بسبب ظروف الحصار

والإغلاق الإسرائيلي منذ 28 سبتمبر 2000 انخفض متوسط عدد العاملين في المنشآت التي تشغل (1-4) من 3.3 ألف عامل قبل انتفاضة الأقصى إلى 2.1 ألف عامل بعد انتفاضة الأقصى، ناهيك عن إغلاق عدد من المنشآت الاقتصادية أبوابها وتسريح عماله (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008). وفيما يلي استعراض بعض الأنشطة الاقتصادية العاملة في فلسطين حسب تقسيمات فئات العمالة، والقيمة المضافة وقيمة التكوين الرأسمالي (جدول 5)، للعام 2009 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011):

المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة اقل من 50 عامل في الاراضي الفلسطينية وحسب النشاط الاقتصادي لعام 2009

النشاط الاقتصادي	عدد العاملين	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي
أنشطة الخدمات	%27.13	%17.67	%32.84
أنشطة التجارة الداخلية	% 34.07	%47.27	%34.45
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	%2.01	%2.67	%4.23
أنشطة الصناعة	%22.55	%29.98	%25.6
الانشاءات	%1.28	%2.41	%2.78

المصدر: قام الباحثان بحساب النسب من بيانات المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة اقل من 50 عامل في الاراضي الفلسطينية وحسب النشاط الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، بيانات غير منشورة.

تحليل البيانات:

قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة لهذه الورقة من خلال المسوحات الإقتصادية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، و البيانات التي تم جمعها عبارة عن بيانات سلسلة زمنية ممتدة من سنة 2000 و حتى العام 2009. وتم تحليلها بإستخدام برنامج EViews الإحصائي.

1.1 العلاقة بين المتغيرات

1.1.1 الانحدار المتعدد

$$U = a + b_1N + b_2AD + b_3CF + e$$

حيث أن:

U: هي نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية.

N: عدد العمال في المشاريع الصغيرة في الاراضي الفلسطينية.

AD: هي القيمة المضافة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالألف دولار أمريكي.

CF: هو حجم التكوين الرأسمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالالف دولار أمريكي.

e: حد الخطأ العشوائي.

1.2 تحليل البيانات

البيانات المراد تحليلها و المتوفرة في الملحق رقم (1)، عبارة عن سلسلة زمنية ممتدة من سنة 2000 و حتى العام 2009. و تشمل بيانات المتغير التابع U نسبة البطالة، المتغير المستقل الأول N عدد العمال في المشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة في الاراضي الفلسطينية، المتغير المستقل الثاني AD القيمة المضافة تلك المشاريع بالالف دولار امريكي، بينما المتغير المستقل الثالث CF و يمثل قيمة التكوين الرأسمالي لتلك المشاريع بالالف دولار أمريكي.

و بعد استخدام البرنامج الإحصائي EViews لفحص المتغيرات و علاقتها ببعضها البعض للتمكن من تقدير النموذج القياسي الذي يوضح طبيعة العلاقة بين التعاونيات و البطالة، توصلنا إلى النتيجة التالية والموضحة في الجدول التالي:

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 03/17/12 Time: 07:50
Sample: 2000 2009
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	80.40815	11.96510	6.720222	0.0003
NM	-0.000930	0.000201	-4.619051	0.0024
CFM	-0.000171	8.75E-05	-1.955200	0.0915
R-squared	0.759823	Mean dependent var		24.31000
Adjusted R-squared	0.691201	S.D. dependent var		4.338318
S.E. of regression	2.410791	Akaike info criterion		4.841112
Sum squared resid	40.68340	Schwarz criterion		4.931888
Log likelihood	-21.20556	Hannan-Quinn criter.		4.741532
F-statistic	11.07256	Durbin-Watson stat		2.016556
Prob(F-statistic)	0.006790			

جدول 1.1

فيصبح النموذج كالاتي:

$$U = 80.408 - 0.000930 \cdot NM - 0.000171 \cdot CFM$$

P-Value **0.0024** **0.091**

Adjusted R-squared = % 69.12

Prob (F-Statistic) = 0.00679

Durbin-Watson stat = 2.016556

حيث:

NM: عدد اعاملين في المشاريع الصناعية.

CFM: قيمة التكوين الرأسمالي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاف دولار امريكي.

نستطيع ان نلخص النتائج التالية من الجدول السابق (1.1):

1. قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) هي 69.12%، أي ان المتغيرات المستقلة في النموذج السابق وهي عدد العاملين في المشاريع الصناعية (الصغيرة والمتوسطة)، تفسر حوالي 69.12% من التغيير الذي يطرأ على البطالة في الاراضي الفلسطينية (المتغير التابع)، و الباقي وهو 30.88% تفسره متغيرات أخرى غير مشمولة في النموذج.

2. معامل جودة النموذج (F) ممتاز حيث ان قيمته مرتفعة (11.07)، ودال احصائيا (0.00679) عند مستوى دلالة 5%.

3. من قيمة (Durbin-Watson stat) وهي (2.016) وهي قيمة ممتازة جدا، وتدل انه لا يوجد ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين قيم الحد العشوائي.

4. وعند فحص مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (جدول 1.2)، تبين أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين المستقلين وهما عدد العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة و كمية التكوين الرأسمالي، و لفحص وجود مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام معامل تباين التضخم (Variance Inflation Factor)، ويرمز له VIF، و يمكن ان نقول انه لا توجد مشكلة الارتباط بين المتغيرات اذا كان هذا المعامل اقل من 5، و يتم حسابه حسب المعادلة الآتية:

$$VIF=1/(1-R^2)= 1/(1-0.054^2)= 1.003$$

حيث أن R² هي معامل التحديد الموجود في الجدول رقم 1.2، فمن قيمة VIF=1.003، وهي اقل من 5، يتضح بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

5. في الجدول 1.3، تظهر قيمة (Prob. Chi-Square) وهي 0.135 وهي غير دالة احصائيا، وهذا يعني انه لا يوجد مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity).

6. المعنوية ممتازة لمتغير عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وهي (0.0024) اي انها دالة احصائيا عند مستوى دلالة 5%.

7. المعنوية متوسطة لمتغير قيمة التكوين الرأسمالي في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وهي (0.09) اي انها دالة احصائيا عند مستوى دلالة 10%.

Dependent Variable: NM

Method: Least Squares

Date: 03/17/12 Time: 07:59

Sample: 2000 2009

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	58754.81	3116.407	18.85339	0.0000
CFM	-0.101657	0.149392	-0.680473	0.5154
R-squared	0.054714	Mean dependent var		56839.70
Adjusted R-squared	-0.063447	S.D. dependent var		4104.089
S.E. of regression	4232.283	Akaike info criterion		19.71573
Sum squared resid	1.43E+08	Schwarz criterion		19.77624
Log likelihood	-96.57864	Hannan-Quinn criter.		19.64934
F-statistic	0.463044	Durbin-Watson stat		0.935533
Prob(F-statistic)	0.515412			

جدول 1.2

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	4.231645	Prob. F(5,4)	0.0935
Obs*R-squared	8.410063	Prob. Chi-Square(5)	0.1350
Scaled explained SS	1.173117	Prob. Chi-Square(5)	0.9474

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/17/12 Time: 07:59

Sample: 2000 2009

Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	370.3753	200.2782	1.849305	0.1381
NM	-0.009390	0.006170	-1.521936	0.2027
NM^2	5.25E-08	4.68E-08	1.122558	0.3244
NM*CFM	1.66E-07	5.71E-08	2.907971	0.0438
CFM	-0.009800	0.003155	-3.105703	0.0360
CFM^2	1.17E-08	1.04E-08	1.120310	0.3253
R-squared	0.841006	Mean dependent var		4.068340
Adjusted R-squared	0.642264	S.D. dependent var		3.235818
S.E. of regression	1.935376	Akaike info criterion		4.442189
Sum squared resid	14.98272	Schwarz criterion		4.623740
Log likelihood	-16.21095	Hannan-Quinn criter.		4.243028
F-statistic	4.231645	Durbin-Watson stat		2.358631
Prob(F-statistic)	0.093548			

جدول 1.3

ويمكن أن نفسر من النموذج قيم التغيير في نسب البطالة في الاراضي الفلسطينية كالاتي:

$$U = 80.408 - 0.000930 * NM - 0.000171 * CFM$$

- كل زيادة في عدد العمال في المشاؤيع الصغيرة والمتوسطة، بمقدار 1000 عامل، يعمل هذا على تقليل نسبة البطالة بنسبة (0.93%) اي بنسبة 1% تقريبا.
- كل زيادة في التكوين الرأسمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بمقدار مليون دولار، يعمل هذا على تقليل نسبة البطالة بمعدل 0.171%.

وتأتي اشارات المتغيرات المستقلة وهي عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وقيمة التكوين الرأسمالي لتك المشاريع، متوافقة مع الفرضيات في هذا البحث، أي ان العلاقة عكسية بين كلا من عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وقيمة التكوين الرأسمالي، مع نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية.

ملاحظة:

عند عمل النموذج القياسي تم اخذ مجموع جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي مشاريع الخدمات والمشاريع الصناعية، والنقل والمواصلات والبناء و مشاريع التجارة الداخلية ، وكن كان النتائج غير دالة احصائية لان ليس جميع المشاريع لها نفس القدرة في تقليل نسبة البطالة.

وتم اختيار كل مجموعة على حدة، فتبين من خلال النتائج ان المشاريع الصناعية هي الي لها الدور الاكبر في تقليل نسبة البطالة، لانها تعتمد بشكل كبير على الايدي العاملة، وكل زيادة في راس المال تعني زيادة في الايدي العاملة، و ذلك لان طبيعة المشاريع في الاراضي الفلسطينية من النوع كثيفة الاستخدام للعامل البشري.

وتلي المشاريع الصناعية المشاريع التجارية، وكان مدى مساهمة مشاريع البناء ضعيفا نظرا لظروف الحصار والاعلاقات للمعابر، ومنع دخول مواد البناء تلك الفترة، ولكن في ظل اختفاء كل تلك المعوقات، يكون لهذه المشاريع دورا فاعلا ايضا في تقليل نسبة البطالة.

نتائج الدراسة:

توصل الباحثان من خلال تلك الدراسة الى النتائج الاتية:

1. عدم إقبال الشباب على العمل المهني والأعمال الحرة وانتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد؛ فهناك عدد كبير من العاطلين عن العمل الفلسطينيين لا يعملون في بعض الأعمال مثل الزراعة و البناء و التنظيف، بالرغم من أن تلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما هي إلا ترجمة عملية للأفكار الريادية والمبادرات الفردية والجماعية التي يتبناها الرياديون. إن إنشاء هذه المشاريع وإدارتها يخلص فئة الشباب من فكرة ثقافة العيب -الخاطئة أصلاً- كونه سيصبح مدير ومالك ومنتج في ذات الوقت. إن هذه المشروعات هي المجال الأفضل للعمل المهني وتشجيعه. وعليه هناك مجموعة من المبادرات والبرامج المطلوب تطبيقها لزيادة إقبال الشباب على العمل المهني ومواجهة ثقافة العيب في هذا المجال.

2. المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول لبطالة الخريجين الناتجة عن التخصص إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك ومدير للمشروع وكمنتج في ذات الوقت . وبالاعتماد على خبراتهم في المؤسسة الأم يمكن الاستفادة من التشابك مع هذه المؤسسة من خلال إقامة مشاريع مكملة لها. ما سبق يحتاج إلى إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب.

3. إن التركيز الحاصل على المدن الرئيسية في توزيع الموارد في الأراضي الفلسطينية يؤدي إلى تركيز البنية التحتية في هذه المدن مما يؤدي إلى خلل في توزيع المشروعات الإنتاجية بأحجامها المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل ويزيد المناطق الفقيرة غير المخدومة فقراً. إن دعم هذه المشروعات وتشجيع إقامتها يخلق المزيد من فرص العمل ويزيد من العدالة في توزيع مكتسبات التنمية وتوزيع الدخل ويعالج الخلل الناجم عن النمو غير المتوازن والخلل في توزيع الموارد المالية وقت الطفرة.

4. مزيد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأقل نمواً يعني مزيد من النمو المتوازن . لا بد من الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية مع القطاع الرائد من خلال إقامة مشاريع مكملة له وبمختلف الأحجام، بحيث تستفيد هذه المشروعات من منتجاته أو تزوده بالمواد الأولية اللازمة (عملية التشبيك)، حيث إن تنوع مجالات عمل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وما تمتاز به من مرونة وقدرة على التكيف، وما تمتاز به من روابط أمامية وخلفية في شتى مجالات الإنتاج يجعل منها حل أمثل لمواجهة البطالة الموسمية في الدول العربية . ولكن هذا يحتاج إلى تخطيط ممنهج ورغبة من العامل نفسه.

5. المشروعات الإنتاجية أو الخدمية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والتي تضمن للباحث عن عمل مناسب وجودة عالية ويدخل أعلى، هي الوسيلة الأمثل التي تجعله أقل ميولاً إلى الوظيفة الحكومية -البطالة المقنعة- ذات الأجر المحدود والتي تقيد بأوقات عمل طويلة وتخضعه لسيطرة مديره . أما المشروع الخاص فهو ملكه ويديره بنفسه . خصائص هذه المشروعات والتي من أهمها تدني رأس المال المطلوب وانخفاض تكلفة خلق فرصة عمل مقارنة بتكلفة خلق وظيفة حكومية يزيد من أهميتها في هذا المجال . إن مجموع تكاليف توظيف عامل واحد في القطاع الحكومي -ضمن البطالة المقنعة وغير منتج- يكفي لتمويل إقامة مشروع إنتاجي لهذا العامل، مع ملاحظة أن هذه المدفوعات تدفع لمرة واحدة، بينما الوظيفة الحكومية تحتاج إلى دفعات مستمرة على شكل رواتب ومدفوعات أخرى

التوصيات:

ويعتمد نجاح قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على إيجاد بيئة ايجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت .ولتحقيق ذلك لا بد من:

1. وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأجل على المستوى الوطني يهدف لتنمية هذه المشروعات في الاراضي الفلسطينية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى. حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة إلى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية هذه المشروعات وأن يتم وضع سياسات لتنمية هذه المشروعات في الإطار الأعم الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة .وفى هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية، لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسي اللازم لوضع سياسات تخص هذه المشروعات وتتضمن هذه المتطلبات ما يلي:

- نشر الوعي بالقوة والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة لهذه المشروعات ،وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك .
- زيادة دور مؤسسات الاقراض للمشاريع الصغيرة، وزيادة التسهيلات الممنوحة لتلك المشروعات.
- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية هذه المشروعات وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية،حيث أنه في ظل الافتقار إلى هذا التكامل لن يتم الوصول إلى النتائج المرجوة ,لذا يجب أحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية هذه المشروعات وتطوير الخدمات والسياسات المطلوبة لتنميتها.
- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها،حيث يجب التأكيد على أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل هذه المشروعات بفاعلية بإدراجها هي ومخاوفها في عملية صنع القرار . وينبغي أن تمنح هذه الآلية بعض الوقت لأي تعمل بكفاءة، ولكي تترسخ في شكل نظام، وسيعطيها ذلك في المقابل مزيد من المصدقية في عيون الفئة المستفيدة والمستهدفة.

2. إجراء مسح احصائي شامل ودقيق لقطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3. استهداف القطاعات الفرعية الواعدة، لضمان الحصول على نتائج ايجابية لبرامج خدمات الأعمال، ينبغي استخدام قواعد بيانات لتحديد القطاعات الاقتصادية الفرعية الواعدة ووضع أدوات دعم لهذه القطاعات.
4. التركيز على المشاريع الصناعية، لأنها تستلزم عدد كبير من العامل في كل زيادة لراس المال، كما انها اقل تاثرا اباوضاع السياسية من المشاريع الاخرى مثل مشاريع البناء والخدمات.
5. تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات هذه المشروعات، حيث من الممكن أن يتأثر نمو هذه المشروعات بسبب انخفاض مستوى الجودة وتدنى المعايير البيئية وضعف إمكانات الحصول على التمويل والوصول للأسواق الأكثر اتساعا لسلعها. كما يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي.
6. إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها.
7. التعاون بين الاطراف ذات العلاقة لصياغة التشريعات وسن القوانين على صعيد معالجة السياسة الضريبية والجمارك والعمل على تذليل المعوقات المعلوماتية على صعيد معالجة البحث والتطوير.
8. توفير الحماية للمنتج الوطني الجيد.
9. العمل على تحرير الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي.
10. الاهتمام بالتعليم والمهني والجامعي، مع التركيز على توجيه التعليم فيما يعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1. أبو الهيجاء، عدنان، 1991، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
2. الأسرج، حسين، 2010، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. سلسلة المسوح الاقتصادية، 1998-2006، نتائج منقحة. (بيانات غير منشورة).
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2007، 2008، 2009 نتائج اساسية. (بيانات غير منشورة).
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2003): مسح القوى العاملة الفلسطينية. تقرير سنوي. فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011): مسح القوى العاملة الفلسطينية. تقرير سنوي. فلسطين.
8. حويطي، أحمد و بدر، عبدالمنعم ويالو دميا تيرنو (2007) البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
9. خالفي، علي. (2011): أزمة البطالة وآليات مواجهتها في الدول العربية. جامعة الجزائر الجزائر.
10. خلف، عثمان، 1995، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
11. الدباغ، بشير و عبد الجبار الجرمود. (2003): مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن.

12. زكي، رمزي. (1997): الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت.
13. الزيادات، ممدوح، 2010، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن، كلية العلوم الإدارية والمالية . جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن.
14. سلطة النقد ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2011، المرقب الاقتصادي والاجتماعي.
15. سلمان، ميساء، 2009، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، بحث ما جستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
16. صندوق الانماء العربي 2007
17. عبد الغني، سماح، 2007، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الادارة العامة للبحوث المالية والتنمية الادارية، وزارة المالية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
18. ورؤية نقدية، فلسطين.
19. عبد الكريم، البشير. (2004): تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول.
20. عبد الله الصادق وأحمد اليوشع، 1997، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.
21. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. (2011): المراقب الاقتصادي والاجتماعي. عدد 26. فلسطين.
22. مقابلة، ايهاب، 2012، آليات تفعيل دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة :بيئة الأعمال وجودة الوظائف، مؤتمر "سوق العمل والتحويلات الديموغرافية 8 - 7" كانون ثاني 2012 مسقط، سلطنة عمان.
23. المنصور كاسر ،جواد وشوقي ،(2000) إدارة المشروعات الصغيرة ،دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى ،عمان الأردن.

24. منظمة العمل العربي، 2009، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت.
25. ميا، علي (2005)، دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في القطر العربي السوري.
26. وزارة العمل. (2011): تقارير متنوعة، فلسطين.
27. يوسف، توفيق عبدالرحيم، 2002، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صنعاء للنشر ط1، عمان، الاردن.

28. DeCarlo, J.F. & Lyons, P.R., (1980). A Comparison of Selected Personality characteristics of minority and non-minority female entrepreneurs. Journal of Small Business Management.
29. Stoner, C, 1983, Planning in small Manufacturing Firms, Journal of Small Business Management, Volume 21, No.

الملاحق:

القيمة بالالف دولار امريكي

التكوين الرأسمالي	القيمة المضافة	عدد العاملين	السنة	النشاط الاقتصادي
16,708.9	255,846.9	45,802	2000	انشطة الخدمات
4,845.4	209,409.8	50,081	2001	
6,754.9	157,025.4	45,483	2002	
13,343.1	208,099.3	49,939	2003	
20,822.3	175,132.4	45,802	2004	
11,669.0	237,303.6	55,069	2005	
24,963.1	270,030.1	54,805	2006	
28,373.5	295,356.9	55,177	2007	
32,194.1	433,187.1	59,471	2008	
33,129.0	399,607.3	69,530	2009	
29,520.9	605615.1	85,207	2000	انشطة التجارة الداخلية
4653.2	398973.2	89020	2001	
2944.2	401018.4	91004	2002	
10,115.6	471,602.1	93,332	2003	
34,264.1	485,942.9	100,341	2004	
9,254.3	654,614.1	105,806	2005	
16,509.1	693,242.1	105,664	2006	
49,589.3	669,107.1	99,321	2007	
27,048.9	870,917.2	109,099	2008	
34,745.5	1,069,002.6	120,563	2009	
1,455.8	28,202.5	2,945	2000	انشطة النقل والتخزين والاتصالات
712.3	18,782.3	2,970	2001	
470.3	14,495.6	2,790	2002	
817.8	30,517.7	3,404	2003	
5,406.9	33,606.6	3,568	2004	
10,142.4	52,878.8	5,736	2005	
3,354.4	39,636.9	4,412	2006	
6,751.5	49,292.8	4,650	2007	
4,726.5	68,536.1	5,340	2008	
4,266.5	60,319.5	5,141	2009	
15,426.8	531,536.8	67,541	2000	انشطة الصناعة
11,432.2	366,952.0	58,612	2001	
7,095.0	247,736.9	55,047	2002	
6,215.9	363,414.0	54,956	2003	
26,812.0	477,069.4	54,444	2004	
14,308.3	489,464.8	57,074	2005	
19,410.9	578,511.6	54,699	2006	
33,537.7	531,254.1	54,781	2007	
28,232.0	643,198.3	53,432	2008	
25,918.7	677,909.4	57,811	2009	

1,314.1	77,197.4	4,761	2000	الانشاءات
858.4	40,100.2	3,571	2001	
551.1	30,266.1	3,575	2002	
870.5	49,008.7	3,603	2003	
1,353.5	70,552.9	5,005	2004	
784.6	128,616.9	4,277	2005	
1,227.9	145,096.7	4,318	2006	
3,690.7	110,715.3	4,159	2007	
1,408.0	40,402.3	3,484	2008	
2,807.1	54,600.3	3,285	2009	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2011

ملحق: رقم 1